

**تنظيم المؤسسة العامة للتقاعد**  
**١٤٢٥هـ**



### إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة بمخاطب معالي رئيس هيئة الخبراء بمجلس الوزراء رقم ١١٣٨ وتاريخ ١٤٢٤/٣/٥ هـ في شأن مشروع تنظيم المؤسسة العامة للتقاعد .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٧٧) وتاريخ ١٤٢٣/١٢/٣٠ هـ .

وبعد الاطلاع على الفقرة (٢) من المادة (الرابعة والعشرين) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم (١٣/أ) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣ هـ .

وبعد الاطلاع على المحاضر رقم (٨٣) وتاريخ ١٤٢٤/٣/٥ هـ ، ورقم (١٧٨) وتاريخ ١٤٢٤/٥/٢٦ هـ ، ورقم (٣٧٩) وتاريخ ١٤٢٤/١١/٢٨ هـ المعدة في هيئة الخبراء .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (١) وتاريخ ١٤٢٥/١/٣ هـ .

### يقرر مايلي :

- أولاً : الموافقة على تنظيم المؤسسة العامة للتقاعد بحسب الصيغة المرفقة .
- ثانياً : استمرار مجلس إدارة المؤسسة الحالي المعين بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٢٥٣) وتاريخ ١٤٢٢/٩/١١ هـ إلى أن يعين مجلس إدارة المؤسسة الجديد .



بسم الله الرحمن الرحيم



( ٢ )

المملكة العربية السعودية

مجلس الوزراء

الأمم المتحدة

نالت : استمرار العمل باللوائح الحالية للمؤسسة والقرارات الأخرى إلى حين  
إقرار اللوائح الجديدة بموجب التنظيم المشار إليه ، على أن يكون ذلك  
في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا التنظيم .

نائب رئيس مجلس الوزراء





## تنظيم المؤسسة العامة للتقاعد





## مقدمة

أضحت المؤسسة العامة للتقاعد باسم (مصلحة معاشات التقاعد) بموجب المادة (الثلاثة) من نظام التقاعد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٢٧١/١/٢١) وتاريخ ١٣٧٨/١/٢٨هـ وأسندت إليها إدارة شؤون التقاعد لموظفي الحكومة المدنيين والعسكريين ، ولم يتطرق هذا النظام وما تلاه من أنظمة - بشكل كاف - إلى الجوانب التنظيمية لهذا الجهاز. وبعد أن مضى ما يزيد على خمسة وأربعين عاماً على إنشاء أول جهاز يسمى بشؤون التقاعد ، شهدت المملكة العربية السعودية خلالها عدداً من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية تعد في جملتها دافعاً رئيساً لضرورة إعادة النظر في نظام التقاعد ، وتنظيم الجهة المعنية بتنفيذه وهو ما يلتمس وتوجيهات ولاية الأمر في هذه البلاد المباركة وما تسعى إليه اللجنة الوزارية للمشكلة لتطوير أنظمة الدولة وإزالة العقبات التي تواجه تنفيذها .

إن الظروف والمستجدات على مدى العقود الأربعة السابقة وكون الاشتراكات للتقاعدية تمثل أحد المصادر الرئيسية للتمويل ، وما تتطلبه تنمية هذه الأموال واستثمارها للحصول على أعلى الموارد منها لمجابهة الالتزامات الحالية والمستقبلية من سرعة في اتخاذ القرارات في هذا الجانب مما يستوجب منح هذا الجهاز الاستقلال لتمكينه من تحقيق الأهداف والغايات المنشودة .. كل ذلك أبرز الحاجة الملحة والمُلحة إلى تحويل مصلحة معاشات التقاعد إلى مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة تتمتع بالاستقلال المالي والإداري بحسب ما صدر به قرار مجلس الوزراء رقم (٢٧٧) وتاريخ ١٤٢٣/١٢/٣٠هـ بإصدار نظام متكامل لهذا الجهاز يشمل الجوانب الشكلية والموضوعية على أسس نظامية وعلمية حديثة بما يحقق البيئة المناسبة وللتطبيق اللازمة للوصول إلى التطبيق الأمثل لنظام التقاعد وحسن إدارة المؤسسة وتنمية مواردها بما يتواءم مع طبيعتها ونطاق التزاماتها الحالية والمستقبلية مما سينعكس أثره إيجاباً على المستفيدين من المؤسسة.





ولتحقيق إدارة هذه الموارد إدارة صحيحة ومطلوبة أصبح من المنسوب رفع مستوى الإدارة العليا ليكون باسم محافظ وهو الرئيس التنفيذي ، لتمكينه من القيام بمهام هذه الإدارة على الوجه الصحيح.

و يتكون هذا التنظيم من (ست عشرة) مادة تناولت المواد (الثانية ، والثالثة ، والرابعة) منها لوضع النظامي (القانوني) للمؤسسة وبيان استقلالها بوصفها مؤسسة عامة ، كما تضمن أيضاً أهدافها ونطاق نشاطاتها تسهيلاً لتخطيطها ، في حين تناولت المواد (الخامسة ، والسادسة ، والسابعة ، والثامنة) أسلوب إدارة المؤسسة ، ووضع سياساتها ، وتسيير أعمالها ، ويتضمن ذلك تشكيل مجلس الإدارة ولختصاصاته بما في ذلك الإدارة المباشرة لشؤون المؤسسة وتحديد مهام المحافظ وصلاحياته .

ونظراً إلى أهمية الجانب المالي في تنظيم المؤسسة فقد خصص له جزء من مواد هذا التنظيم اشتملت على تحديد موارد المؤسسة ، وكيفية استخدامها ، والتأكيد على متابعة المركز المالي للمؤسسة عن طريق دراسات متخصصة تكفل الاطمئنان على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الأجيال القادمة .

وتعمل في هذه الملامح الموجزة من التنظيم ما يضيء الطريق في التعامل مع موارد ويساعد في تخطيطها .





## تنظيم المؤسسة العامة للتقاعد

### المادة الأولى :

يقصد بالعبارات والمصطلحات التالية - حيثما وجدت - المعاني الموضحة أمامها ما لم يقتض السياق خلاف ذلك :

المؤسسة : المؤسسة العامة للتقاعد .

التنظيم : تنظيم المؤسسة العامة للتقاعد .

مجلس الإدارة : مجلس إدارة المؤسسة العامة للتقاعد .

رئيس المجلس : رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للتقاعد .

المحافظ : محافظ المؤسسة العامة للتقاعد .

نظام التقاعد : نظام التقاعد المدني ونظام التقاعد العسكري .

### المادة الثانية :

تتمتع المؤسسة بالخصخصة الاعتبارية العامة وبالاستقلال الإداري والمالي ، وترتبط إدارياً بوزير المالية ، ومقرها الرئيس في مدينة الرياض ، ويجوز إنشاء فروع أو مكاتب لها داخل المملكة ، وتؤول إلى المؤسسة جميع الحقوق المترتبة لصندوق التقاعد والالتزامات المترتبة عليه بموجب أنظمة التقاعد السابقة والحالية .

### المادة الثالثة :

تتولى المؤسسة تنفيذ نظام التقاعد ، وللمجلس الوزراء أن يحدد إلى المؤسسة بتنفيذ أي نظام آخر للتقاعد ، كما له أن يحدد إليها بإدارة صندوق إئتمارية للموظفين المدنيين والعسكريين .

### المادة الرابعة :

تهدف المؤسسة إلى تأمين مورد مالي للمتقاعدين من موظفي الدولة للمدنيين والعسكريين وللمستقدين منهم بعد انتهاء خدماتهم الوظيفية بحسب ما يقرره نظام التقاعد ، وفقاً لمبدأ التكافل الاجتماعي ، وتحقيق التواصل بينهم وبين فئات المجتمع في مختلف نشاطاته بما يحقق





الاستفادة المشتركة للمتعاقدين والأفراد والمؤسسات . والمؤسسة في سبيل تحقيق ذلك القيام بما يلي :

١- تنمية الموارد المالية للمؤسسة سعياً إلى تحقيق التوازن المالي بين موارد المؤسسة والقرامتها .

٢- دعم النشاطات الخاصة بالمتعاقدين وفقاً لما تحدده اللوائح .

المادة الخامسة :

يكون للمؤسسة مجلس إدارة من ثمانية أعضاء من بينهم رئيس المجلس ونائبه على النحو التالي :

— وزير المالية

— المحافظ

رئيساً .

نائباً للرئيس .

عضواً .

— ممثل من وزارة الخدمة المدنية لا تقل مرتبته عن الرابعة عشرة

عضواً .

— ممثل من وزارة الاقتصاد والتخطيط لا تقل مرتبته عن الرابعة عشرة

عضواً .

— ممثل من مؤسسة النقد العربي السعودي لا تقل مرتبته عن الرابعة عشرة

عضواً .

— ممثل من قطاعات العسكرية لا تقل رتبته عن لواء

— اثنين من المتقاعدين من ذوي الخبرة ، يعينان بقرار من مجلس الوزراء بناء على ترشيح وزير المالية

عضوين .

وينعقد مجلس الإدارة مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل ، وذلك بناء على دعوة من رئيسه أو نائبه ، كما ينعقد بناء على طلب (أربعة) من أعضائه على الأقل . ولا يكون انعقاده نظامياً إلا بحضور (سبعة) أعضاء على الأقل من بينهم رئيس المجلس أو نائبه . وتصدر قراراته بأكثرية أصوات الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الجلسة .

ولمجلس الإدارة أن يدعو لعضو جلساته من يرى الاستمالة بهم دون أن يكون لهم حق التصويت .







### المادة السادسة:

مجلس الإدارة هو السلطة العليا في إدارة شؤون المؤسسة وتصريف أمورها ، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

- ١- الإشراف العام على حسن تنفيذ نظام القواعد ولوائح التنفيذية والمراجعة الدورية لأداء المؤسسة ، واتخاذ كل ما يراه لبلوغ أهدافها وسير أعمالها .
- ٢- اعتماد استراتيجية المؤسسة بما يكتل تحقيق أهدافها على الوجه الأكمل وبلوغ أعلى مستويات الكفاءة والكلفة في أدائها .
- ٣- إصدار اللوائح التنفيذية لهذا التنظيم وتعديلها .
- ٤- إصدار التنظيم الإداري والنظم التنظيمي للمؤسسة .
- ٥- اعتماد الميزانية السنوية للمؤسسة .
- ٦- إقرار الحساب الختامي والقرار السنوي للمؤسسة تمهيداً لرفعها إلى رئيس مجلس الوزراء ، لاستكمال الإجراءات النظامية .
- ٧- إقرار سياسات استثمار أموال المؤسسة وقواعده وخططه ، واعتماد جميع مشاريع الاستثمار .
- ٨ - اعتماد سلم رواتب موظفي المؤسسة وبدلاتهم ومكافآتهم ومزاياهم ، بعد التنسيق مع وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية .
- ٩ - إصدار اللوائح المالية والوظيفية والمحاسبية الخاصة بالمؤسسة ، بعد التنسيق مع وزارة المالية ، ووزارة الخدمة المدنية .
- ١٠ - الموافقة على إنشاء فروع ومكاتب للمؤسسة .
- ١١ - تشكيل لجنة مراجعة ، تحدد مهماتها وعدد أعضائها ومكافآتهم ومدة عضويتهم لاتحة بصدرها مجلس الإدارة ، على أن يكون من مهماتها تقويم اللوائح والقواعد والضوابط الرقابية والتأكد من فعاليتها .
- ١٢ - تعيين مراجع حسابات خارجي ، ومراقب مالي داخلي .





١٢- إجراء مراجعة دورية لهذا التنظيم ولنظام التقاعد واقتراح ما يلزم في شأنهما ، ورفع ذلك بحسب النظام .

١٤- النظر في المواضيع التي يحيلها إليه رئيس مجلس الإدارة .

١٥- القيام بأي مهمة أخرى تعهد إليه بموجب نظام التقاعد أو لوائحه ، أو بموجب أنظمة أخرى .

١٦- تقييد بعض الصلاحيات للمحافظ أو غيره .

١٧- تشكيل لجان المقترحة من المجلس .

١٨- قبول الهبات والوصايا والأوقاف .

المادة السابعة :

تعال القرارات التي يتخذها مجلس الإدارة برئاسة نائب رئيس المجلس ، إلى رئيس المجلس لاعتمادها . وله أن يعيد إلى مجلس الإدارة القرارات التي لم يعتمدها موضحاً مرسلاته ، على أن يتم ذلك خلال خمسة عشر يوماً وإلا فتعد نافذة . وتعرض لقرارات المعادة في الجلسة التالية للمجلس . وتعد هذه القرارات نافذة إذا صوتت إلى جانبها ستة أعضاء على الأقل.

المادة الثامنة :

يعين المحافظ بالمعربة الممتازة ، وهو الرئيس التنفيذي للمؤسسة ويتولى إدارة شؤونها ، ويكون مسؤولاً أمام مجلس الإدارة عن الأعمال والمهام التي ينفذها . وله على وجه الخصوص الصلاحيات والمهام التالية :

١- الإشراف على الإعداد واجتماعات مجلس الإدارة ولجانه الفرعية .

٢- تنفيذ القرارات الصادرة من مجلس الإدارة ومتابعتها وإطلاع المجلس على ما تم في شأنها.

٣- ترشيح مراقب مالي داخلي .

٤- الإشراف على إعداد مشروع ميزانية المؤسسة ومشروع الحساب الختامي والتقرير السنوي وعرضها على مجلس الإدارة .





٥- اقتراح تطوير التنظيم الإداري للمؤسسة استناداً إلى نتائج الدراسات الخاصة بذلك .

٦- الإشراف على إعداد الخطط والبرامج الخاصة بتطوير الموارد البشرية للمؤسسة .

٧- الإشراف على منسوبي المؤسسة وسير أعمالهم طبقاً للصلاحيات الممنوحة له في ضوء ما تحدده اللوائح .

٨- إصدار أوامر الصرف الخاصة بالمؤسسة بموجب الميزانية المتبوية للمعمدة.

٩- متابعة تحصيل إيرادات المؤسسة ، ومتابعة توظيف استثماراتها وفق ما يقضي به هذا التنظيم.

١٠- تقديم تقارير دورية للمجلس عن أعمال المؤسسة ومنجزاتها ونشاطاتها .

١١- الإشراف على إعداد استراتيجية المؤسسة وخططها وبرامجها ، ومتابعة تنفيذها .

١٢- تمثيل المؤسسة في صلاتها بغيرها من الجهات وأمام القضاء .

وللمحافظ تفويض بعض صلاحياته إلى المسؤولين والمختصين في المؤسسة وفقاً للوائح الإدارية والمالية .

المادة التاسعة :

مع عدم الإخلال بحق ديوان المراقبة العامة في الرقابة على حسابات المؤسسة ، يتولى مراجع الحسابات الخارجي - الذي يعينه مجلس الإدارة - مراجعة حسابات المؤسسة ويحدد المجلس أتمابه ، فإن تعدد المراجعين فليتهم يكونون مسؤولين بالتضامن .

المادة العشرة :

تتكون مولود المؤسسة من :

١- اشتراكات الموظفين المدنيين والعسكريين المنصوص عليها في نظام التقاعد .

٢- الاشتراكات التي تدفعها وزارة المالية ( الخزينة العامة ) وما تدفعه الشخصيات الاعتبارية العامة التي يطبق على موظفيها نظام التقاعد .

٣- العوائد الناتجة عن استثمار أموال المؤسسة .

٤- إعانة الدولة التي تنقرر في الميزانية العامة للدولة عند الحاجة .





- ٥- للموارد الأخرى التي تخصص للمؤسسة بموجب نظم آخر أو لائحة أخرى .  
٦- الهيئات والوصايا والأوقاف .

المادة الحادية عشرة :

يقتصر الصرف من أموال المؤسسة ومواردها على تقديم المعاشات والتعويضات وتحقيق أهدافها الأخرى التي ينص عليها هذا التنظيم ولوائحه ونظام التقاعد ولوائحه ، ويشمل ذلك تغطية نفقاتها الإدارية بحسب ما تحدده اللوائح الإدارية والمالية للمؤسسة .

المادة الثانية عشرة :

السنة المالية للمؤسسة هي السنة المالية للدولة .

المادة الثالثة عشرة :

يخصص حسابان مستقلان - إضافة إلى الحسابات التشغيلية للمؤسسة - أحدهما مدني والآخر عسكري ، وترصد فيهما الحسابات الدورية والسنوية للمؤسسة وتعتمد على هذا الأساس ، وتحدد اللوائح كيفية تحميل كل حساب بما يخصه من مصروفات وإيرادات .

المادة الرابعة عشرة :

لا يجوز أن تتجاوز النفقات الإدارية للمؤسسة ما نسبته ( ٥٠ % ) خمسة في المائة من مواردها .

المادة الخامسة عشرة :

يخضع موظفو المؤسسة لنظام التقاعد ، ويخضع عملها لنظامي العمل والعمال والتأمينات الاجتماعية .

المادة السادسة عشرة :

ينشر هذا التنظيم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، ويلغى جميع ما يتعارض معه من أحكام . (١)



(١) نشر هذا النظام بجريدة أم القرى في عددها رقم (٣٩٨٣) والتاريخ ١٤٢٥/١/٢٦هـ .